شروط وأحكام أمر الشراء

تمهيد:

حيث ترغب وزارة الحج والعمرة في تنفيذ المشروع/تقديم الخدمات/توريد الرخص وتقديم الدعم الفني، وحيث أن المورد شركت متخصصة في مجال الأعمال المطروحة من الوزارة وقدم عرضه الفني والمالي للمنافسة على تنفيذ المشروع/تقديم الخدمات/توريد الرخص التي تم طرحها من وزارة الحج والعمرة "الوزارة"، وحيث أن الوزارة قبلت عرضه وقامت بتوجيه شركة عِلم باستكمال إجراءات التعاقد وفق شروط وأحكام وثائق المنافسة المطروحة من الوزارة وأمر الشراء هذا، لذا اتفق الطرفان (شركة عِلم والمورد) وهما بكامل أهليتهما المعتبرة شرعاً ونظاماً على ما يلي:

أولاً (أجزاء أمر الشراء)

يعتبر التمهيد السابق جزأً لا يتجزأ من أمر الشراء ومكملاً لكل بند من بنوده يقرأ ويفسّر معه.

ثانياً: (وثائق أمر الشراء)

1- يتألف أمر الشراء هذا من الوثائق التالية:

أ- كراسة الشروط والمواصفات الصادرة من وزارة الحج والعمرة لتنفيذ المشروع/تقديم الخدمات (إن وجدت).

ب- أمر الشراء هذا وشروط وأحكام أمر الشراء.

ت- الشروط الخاصة بتنفيذ المشروع/تقديم الخدمات (إن وجدت).

ث- الشروط والأحكام الأساسية.

ج- العرض الفني والمالي المقدم من المورد.

2- في حال وجود تعارض بين أحكام وثائق أمر الشراء، فإن الوثيقة المتقدمة تسود على الوثيقة التي تليها في الترتيب.

3- تعتبر أي ملاحق أو تعديلات أو إضافات أو مكاتبات لاحقة على أمر الشراء هذا جزء لايتجزأ منه، وفي حالة وجود تعارض يؤخذ بالأحدث تاريخاً.

ثالثاً: (الغرض من أمر الشراء)

يقوم المورد بتنفيذ المشروع/تقديم الخدمات/توريد الرخص وتقديم الدعم الفني لصالح وزارة الحج والعمرة وفقا لوثائق أمر الشراء المبينة في المادة الثانية من شروط وأحكام أمر الشراء، وسيكون دور شركة عِلم هو دفع مستحقات المورد بحسب شروط وأحكام أمر الشراء.

رابعاً: (القبول والتكاليف)

1- من المتفق عليه بين الطرفين أنه لن يتم اعتبار أي من المخرجات أو الأعمال أو المواد المقدمة بموجب أمر الشراء هذا مقبولة و مستحقة الدفع إلا بعد إصدار الوزارة شهادة انجاز موقعة وفق آليات القبول الواردة في شروط وأحكام أمر الشراء.

2- سوف تدفع شركة عِلم الأتعاب المتفق عليها في أمر الشراء هذا ("الأتعاب") طبقاً للبنود المبينة في أمر الشراء ونسبة الإنجاز.

3- بحسب ما نص عليه البندين (1,2) أعلاه والبند (4) أدناه، فإن شركة عِلم سوف تدفع للمورد الأتعاب خلال المدة المحددة للدفع في أمر الشراء ومن تاريخ استلام الفاتورة المستحقة وشهادة الإنجاز ذات الصلة عن طريق بوابة الموردين: (https://service.ariba.com/Supplier.aw)، بشرط أن يتم دفع الفاتورة طبقاً لأمر الشراء ونسبة الإنجاز.

4- إذا كان أي جزء من الأتعاب التي هي موضع خلاف حسن النية بين الوزارة والمورد، فإن النصوص التالية سوف تنطبق:

أ- يتم صرف أي أتعاب غير متنازع عليها خلال المدة المحددة في أمر الشراء للدفع ومن تاريخ استلام شركة عِلم للفاتورة من المورد.

ب- سوف تبلغ شركة علم المورد (خلال المدة المحددة في أمر الشراء للدفع) بعد التاريخ الذي تم فيه استلام الفاتورة ذات الصلة بأي بنود خلافية وسوف تقوم في أسرع وقت عملي ممكن بعد إبلاغ المورد بوصف معقول بالأسباب التي دعت شركة علم إلى اعتبار كل بند موضع خلاف.

ت- سوف يسعى المورد للوصول إلى تسوية مع الوزارة حول المواد التي هي موضع خلاف، وذلك طبقا للبند (6) من سابعاً.

5- على المورد أن يدرج ضمن الفاتورة المزودة لشركة عِلم بموجب أمر الشراء هذا شهادة إنجاز موقعة من وزارة الحج والعمرة والتفاصيل الضرورية أو المناسبة لشركة عِلم للتأكد من دقة الفاتورة والتزام المورد بأمر الشراء هذا.

6- على المورد أن يحتفظ بسجلات كاملة ودقيقة، ويحتفظ بوثائق مناسبة لكل المبالغ التي يتم فوترتها لشركة عِلم، وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمطبقة في المملكة العربية السعودية، وعلى المورد أن يحتفظ بسجلات لكل فاتورة لفترة لا تقل عن سنتين من تاريخ تسليمها لشركة عِلم.

7- يحق للوزارة زيادة الأعمال الواردة في وثائق أمر الشراء ببنود أو كميات مماثلة لها وبما لا يتجاوز نسبة 20% من القيمة الإجمالية لأمر الشراء وذلك بموجب توجيه كتابي يصدر من الوزارة إلى شركة عِلم ولن تكون هذه الزيادة نافذة في مواجهة المورد إلا في حال إصدار أمر شراء إضافي يحدد قيمة الزيادة ونسبتها والكميات ومدة التنفيذ، على أن تخضع الزيادة في الأعمال لشروط وأحكام أمر الشراء هذا وعلى أن يبدأ المورد بتنفيذها وفق المدة المحددة في أمر الشراء، ولا يعتد بأي زيادة في الأعمال لم يصدر لها أمر شراء من شركة عِلم.

8- **الضرائب:** يتحمل المورد كافة الأعباء والتكاليف المترتبة على تنفيذه لالتزاماته التعاقدية بموجب أمر الشراء هذا، بما في ذلك الضرائب والرسوم بجميع أنواعها. كما أن أي ضرائب أخرى بأي شكل قابل للدفع من قبل المورد بموجب أمر الشراء هذا (إن وجدت) ستكون متضمنة في الأتعاب، وسوف يكون المورد مسئولا عنها ويدفع كل الضرائب الأخرى ومن أي طبيعة كانت وبأي شكل تم فرضها، تقييمها، احتسابها أو تحصيلها فيما يتعلق بأداء التزاماته بموجب أمر الشراء هذا.

<u>خامساً: (نفاذ أمر الشراء)</u>

1- يعد أمر الشراء هذا نافذاً من تاريخ صدوره وعدم اعتراض المورد عليه خلال 3 أيام عمل.

2- يتم بدأ تنفيذ المشروع/تقديم الخدمات من تاريخ توقيع وزارة الحج والعمرة لمحضر بدء الأعمال على أن يتم إنجاز المشروع/تقديم الخدمات/توريد الرخص وتقديم الدعم الفني للوزارة خلال المدة المحددة للتنفيذ في أمر الشراء.

3- يحق لشركة علم بناء على توجيه من وزارة الحج والعمرة إنهاء أمر الشراء هذا في أي وقت بشرط إخطار المورد كتابياً قبل تاريخ الإنهاء بـ(30) بثلاثين يوما. وفي هذه الحالة تلتزم شركة علم بدفع قيمة الأعمال التي تم إنجازها وقبولها بموجب شهادة إنجاز من وزارة الحج والعمرة. وفي حالة دفع دفعة مقدمة للمورد، فيجب على المورد رد كافة المبالغ المدفوعة التي لا يقابلها شهادة إنجاز موقعة من وزارة الحج والعمرة.

4- أي إنهاء لأمر الشراء هذا لن يؤثر على أي حقوق مستحقة أو مسؤوليات أي من الطرفين ، كما لن يؤثر على المواد التالية التي أصبحت نافذة المفعول أو على استمرار بقائها نافذة المفعول وهى المواد رقم: (6)، (7)، (8).

سادساً: (المسؤولية)

المورد مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تنفيذ المشروع/تقديم الخدمات وفق شروط وأحكام أمر الشراء هذا إلى أقصى حد تجيزه الأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

سابعاً: (شروط عامة)

1- الدعاية: لا يجوز للمورد أن يصدر أي دعاية أو إعلان متعلق بهذه الاتفاقية أو الأعمال المقدمة بموجبها دون الحصول على موافقة شركة علم الخطية المسبقة.

2- الحقوق: فيما عدا وزارة الحج والعمرة، لن يكون لأي شخص ليس طرفا في هذه الاتفاقية أي حقوق بموجب هذه الاتفاقية أو عن طريقها ويحق للطرف الأول تطبيق أي من بنود هذه الاتفاقية بناء على توجيه وزارة الحج والعمرة.

3- التنازل والمقاولة الفرعية:

أ. لا يحق للمورد أن يتعاقد مع مقاول فرعي أو يتنازل عن أو يستبدل بعقد آخر أو يحول أمر الشراء هذا (سواء كليا أو جزئيا) أو أي من حقوقه والتزاماته بموجبه دون موافقة مسبقة خطية من شركة علم ووزارة الحج والعمرة.

ب. إذا وافقت شركة علم ووزارة الحج والعمرة على تعاقد المورد مع مقاول فرعي على القيام بأي من التزاماته الناشئة عن أمر الشراء هذا لطرف ثالث، يظل المورد مسؤول بشكل مباشر أمام الوزارة وشركة علم عن أداء هذه الالتزامات على الرغم من هذه الموافقة.

4- قابلية التجزئة: إذا أصبح أي نص من نصوص أمر الشراء هذا لاغيا أو غير قابل للتطبيق بموجب القوانين المطبقة فسوف يعتبر محذوفا من أمر الشراء، وستظل النصوص الأخرى المتبقية سارية المفعول.

5- عدم الشراكة: لا يوجد شيء في أمر شراء هذا ما يفيد أو يقصد منه إيجاد شراكة نظامية، أو مشروع مشترك أو علاقة توظيف بين شركة علم (أو أي شخص) و المورد.

6- تسوية المنازعات: في حال نشوء خلاف متعلق بأمر الشراء هذا، فيجب على جميع الأطراف بذل العناية اللازمة لحل هذا الخلاف بطريقة ودية وفي حال تعذر حل الخلاف خلال (30) يوما فيتم رفعه لشخص ذو منصب عال لدى الأطراف، و في حال استمرار الخلاف لـ(30) ثلاثين يوما فيحق للطرف المتضرر اللجوء للجهات المختصة في مدينة الرياض لحل النزاع وفقا لأنظمة المملكة العربية السعودية.

7- الامتثال للنظام: سوف يكون كل طرف مسؤولا عن التزامه بالامتثال لأي قوانين تنطبق على أعماله.

8- الإشعار والتبليغ: تكون المراسلات والاتصالات بين الأطراف كتابية أو من خلال استخدام البريد الإلكتروني أو بالتسليم الشخصي أو الفاكس، حسب العناوين المحددة لكل طرف.

ثامناً: (النظام الحاكم)

يخضع أمر الشراء هذا وأي نزاع أو مطالبة تنشأ فيما يتعلق به لأحكام وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، وسوف يكون خاضع للاختصاص القضائي الحصري للمحكمة التجارية في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

الشروط والأحكام الأساسية

المادة الأولى: (التعاريف)

في أمر الشراء هذا ، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة أدناه أو في النص المحال إليه ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

1- **القوانين والتنظيمات المطبقة:** تعني كل القوانين، والتشريعات، والتنظيمات، والسياسات التنظيمية، والخطوط الإرشادية (الأدلة) وقوانين الصناعة المعمول بها من حين لآخر وفق النظام الحاكم لأمر الشراء هذا .

2- **الموافقة/الموافقات:** تعني كل تصاريح، سماح، موافقات، قبول، شهادات، أذونات، تراخيص، اتفاقيات شرعية وتفويضات مطلوبة من قبل النظام والتنظيمات المعمول بها، وكل الموافقات الضرورية والاتفاقيات المطلوبة من قبل العميل للمورد لأداء وتنفيذ التزاماته بموجب أمر الشراء هذا .

3- **المشروع:** هو المشروع/الخدمات التي ترغب بها الوزارة الحج والعمرة

4- **الوزارة/العميل:** يعني وزارة الحج والعمرة.

5- **المورد:** هو الكيان الاعتباري الصادر له أمر الشراء هذا لتنفيذ المشروع/تقديم الخدمات.

6- **شهادة انجاز:** هي وثيقة معتمدة من الوزارة تنص على أن المورد قد قام بتسليم أعماله بشكل نهائي ومقبول وبالشكل الذي يتوافق مع نطاق العمل.

7- التغيير في الملكية يعني تغيير في قوة التحكم والسيطرة على شئون الاستشاري وذلك من خلال:
   - عن طريق امتلاك أسهم أو حيازة القوة التصويتية فيما يتعلق بالمورد أو أي كيان نظامي آخر، أو
   - كنتيجة لاي من الصلاحيات التي يمنحها النظام الأساسي أو أي وثيقة أخرى منظمة للطرف الثاني أو أي كيان نظامي آخر.
   - ويحدث التغيير في الملكية إذا كان الشخص الذي يمتلك المورد

8- **البيانات:** تعني جميع أشكال البيانات، وتشمل أي معلومات، نصوص، رسومات، سجلات، وثائق وأي مواد أخرى المتشكلة باي وسيلة (بما في ذلك الوسائط الإلكترونية، الضوئية، المغناطيسية أو المحسوسة). يمكن أن تكون البيانات بيانات شخصية.

9- **التسليمات:** تعني التسليمات والمخرجات التي ينبغي أن يقدمها المورد طبقاً لنطاق العمل المعتمد من الوزارة.

10- **بيانات الوزارة تعني كل البيانات:**
   - المزودة للمورد أو أي من مقاوليه الفرعيين المعتمدين من قبل شركة علم أو الوزارة نيابة عنها أو عن أي جهة تابعة للوزارة.
   - التي يتم إنتاجها من قبل المورد أو أي من مقاوليه الفرعيين المعتمدين في سياق أدائه وتطبيقه لالتزاماته بموجب أمر الشراء هذا.
   - وفي كل حالة، إلى الحد الذي عنده تتعلق هذه البيانات بعمل أو عمليات الوزارة فيما يتعلق بين المورد والوزارة، فإن الوزارة يجب أن تعتبر مالك للبيانات المتداولة.

11- **ممارسة الصناعة الجيدة:** تعني درجة تلك المهارة والرعاية والحكمة والكفاءة والتبصر وتوقيتها كما هو متوقع من شركة رائدة ذات الصلة بصناعة وأعمال قطاع أعمال المورد

12- **وثائق التأمين:** تعني غطاء تأمين المسئولية التجارية العامة وغطاء تأمين المسئولية العامة.

13- **حقوق الملكية الفكرية:** تعني براءات الاختراع وحقوق الاختراعات وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والعلامات التجارية والأسماء التجارية وأسماء النطاقات، وحقوق فى الحصول على المتابعة وحسن النية والحق فى رفع دعوى انتحال الشخصية، الحقوق فى التصاميم، والحقوق فى برامج

الكمبيوتر و حقوق قواعد البيانات، وحقوق للاستخدام، وحماية السرية، و سرية المعلومات (بما في ذلك الدراية والأسرار التجارية) وجميع حقوق الملكية الفكرية الأخرى، في كل حالة سواء كانت تلك الحقوق مسجلة أو غير مسجلة وتتضمن جميع التطبيقات والحقوق في طلب و منح و تجديد أو تمديد، وحقوق مطالبة الأولوية من، هذه الحقوق وجميع الحقوق وأشكال الحماية المماثلة أو ما يعادلها الموجودة الآن أو في المستقبل في أي جزء من العالم.

14- **الموظفون الرئيسيون:** تعني الموظفين الذين يحددهم المورد كأشخاص رئيسيين في نطاق العمل أو المقترح بالموظفين الذي يرسله المورد للمشروع وأي أشخاص آخرين يحددهم المورد خطيا ويتم اعتمادهم من العميل كأشخاص رئيسيين من حين لآخر (كل شخص من بين هؤلاء الأشخاص يعتبر شخصا رئيسيا)؛

15- **الإفصاح الإلزامي:** يعني أي إعلان أو إفصاح عن معلوماتٍ سرية يكون أحد الطرفين مُطالبًا بالقيام به بموجب القانون واجب التطبيق، ويتضمن ذلك قواعد ولوائح هيئة السوق المالية، أو حسبما يكون مطلوبًا خلافًا لذلك بموجب أي أمر صادر من جهة مختصة أو محكمةٍ ذات اختصاص قضائي.

16- **مدير المشروع:** وتعني الشخص الرئيسي التي يتم الاتصال معه لكل من المورد والوزارة ويتم تعيينه من قبلهما.

17- **خطة المشروع:** تعني الجداول الزمنية وجداول المسؤوليات المتفق عليها بين الوزارة والمورد.

18- **يوم العمل:** ويعني يوماً غير يوم الجمعة أو السبت أو العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية.

أ. لا تؤثر العناوين المبينة في أمر الشراء هذا على تفسيرها.

ب. تشكل الجداول والملحقات لأمر الشراء هذا جزءا منها.

ت. إذا كان هناك أي تضارب أو عدم توافق بين مصطلح في أمر الشراء هذا وبين مصطلح في أي من الملاحق أو أي وثائق أخرى مشار إليها أو مدرجة بأي طريقة أخرى في أمر الشراء هذا ، فإن هذا المصطلح في أمر الشراء هذا له الأولوية، ما لم يكن هناك نص صريح في الملاحق أو أي وثيقة أخرى داخلة في أمر الشراء هذا بأن يأخذ هذا المصطلح أولوية على المصطلح الوارد في أمر الشراء هذا .

المادة الثانية: الخدمات

1- يقدم المورد ويضمن ويتعهد للعميل بما يلي:

أ. أن التزاماته بموجب أمر الشراء هذا سوف تؤدى في الوقت المناسب بشكل موثوق ومهني من قبل عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرات المناسبة، والمؤهلين وذوي الكفاءة والمدربين، وبمهارات مناسبة، وعناية واجتهاد بما في ذلك الممارسة الصناعية الجيدة، طبقاً لتعليمات العميل لضمان أقل قدر من تعطيل أعمال المشروع؛

ب. سوف يؤدي التزاماته بموجب أمر الشراء هذا طبقا لكل الموافقات (بما في ذلك إعطاء مذكرات والحصول على أي من هذه الموافقات) بحيث لا تمس ولا تؤثر على تجديد أي من هذه الموافقات؛ والتنسيق مع العميل وشركة علم في كل ما له تأثير على تنفيذ مهام المشروع.

ت. يضمن أن كل موظف من موظفيه، وكلائه أو مقاوليه الفرعيين، سيتعاونون تعاونا كاملا مع موظفي العميل وشركة علم ، وأي مزود خدمات من طرف ثالث ذو علاقة بأمر الشراء هذا؛

ث. يضمن الامتثال لجميع القوانين المعمول بها واللوائح والعقوبات المتعلقة بمكافحة الرشوة ومكافحة الفساد؛ بما في ذلك دون حصر، نظام مكافحة الرشوة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٦) 1412/12/29هـ.

ج. أنه ممتثل وسوف يؤدي الخدمات والتزاماته بموجب أمر الشراء هذا طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

ح. أن العميل سوف تنتقل له ملكية المواد المسلمة والتسليمات ملكية كاملة غير محملة بأية أعباء أو حقوق امتياز من أي نوع.

2- إذا تلقى المورد إشعارا خطيا من العميل أو شركة علم حول أي إخلال من قبل المورد أو أي ما يتعلق بالعروض، والضمانات والتعهدات المبينة في هذه المادة، سوف يقوم المورد، وعلى نفقته وحسابه، بإصلاح ذلك الإخلال فورا وفي جميع الأحوال خلال (7) أيام بعد استلامه الإشعار، وعدم القيام بذلك يعطي الحق للعميل بمتابعة أي حقوق أو إصلاحات متوفرة لها بما في ذلك –دون حصر- إنهاء أمر الشراء هذا .

3- الجداول الزمنية: يقدم المورد للعميل خطة مشروع مفصلة خلال (7) أيام من تاريخ أمر الشراء هذا لاعتماده، كما يجب عليه تقديم خطة مشروع معدله فى حال عدم مناسبة الخطة فى حال عدم تماشى الخطة مع التقدم الفعلى أو التزاماته.

4- مراجعة سير العمل: سوف يقوم المورد والعميل بمراجعة تقدم وسير المشروع/تقديم الخدمات على فترات منتظمة (بحسب خطة المشروع المفصلة المعتمد وفق الآلية المشار لها في الجداول الزمنية). وسوف تشتمل هذه على لقاءات مراجعة يحضرها مدير المشروع لمراجعة سير العمل والتقدم بشكل عام، بما فى ذلك الأعمال الجارية والتقدم المنجز منذ اللقاء السابق وأي مواضيع ذات علاقة.

5- القبول:

أ. لا يتم اعتبار التسليمات مقبولة إلا بعد موافقة العميل كتابياً عليها، وفي حال عدم موافقة العميل عليها يلتزم المورد بتعديل مراحل المشروع لتكون مقبولة ضمن مدة المشروع.

ب. إن قبول التسليمات يكون وفقا لما يلى:

1) قبل بدء فحص الجودة للتسليمات، يجب على المورد التحقق من الجودة للتأكد من أن التسليمات تمت وفقا للمواصفات ويجب تزويد العميل بنتائج الفحص.

2) يلتزم المورد بإخطار العميل عندما تكون التسليمات المذكورة صراحةً في إطار أمر الشراء هذا جاهزة لقبول العميل. وسوف يقوم العميل باستعراض تلك التسليمات بالتوافق مع معايير القبول.

3) سيتم الموافقة على التسليمات بناء على فحص الجودة فى حال استيفاء جميع معايير القبول.

4) يجب على المورد التأكد من أن كل فحص جودة تم في التاريخ المحدد لذلك فى خطة المشروع/ تقديم الخدمات.

5) في حال تمت الموافقة على نتيجة فحص التسليمات، فعلى العميل، وفي خمسة عشر (15) يوم عمل أن يصدر ويوقع شهادة الانجاز إلى المورد.

6) إذا لم يتم الموافقة على فحص التسليمات سواء في المحاولة الأولى أو في محاولات إعادة الفحص اللاحقة يتعين على المورد التحقيق الفوري وتصحيح أية أخطاء للموافقة على نتيجة فحص الجودة.

ج. يقر المورد بحق العميل في التعاقد مع طرف ثالث متخصص من أجل تقييم الأعمال المنجزة و التسليمات وتحديد صحة تنفيذها وفقاً لمتطلبات العميل دون تحميل المورد تكاليف الطرف الثالث.

المادة الثالثة: التأمين

1- يلتزم المورد بحماية العميل من أو ضد أي خسارة، أو مسؤولية، أو تكاليف (بما في ذلك التكاليف النظامية المعقولة)، أو أضرار أو نفقات ناجمة من أو عن أي خرق أو إخلال من قبل المورد، أو موظفيه أو مورديه الفرعيين لأي من بنود أمر الشراء هذا وملاحقها بما في ذلك أي إهمال أو فعل متهور أو إغفال أو تقصير في تنفيذ المشروع، كما يلتزم بالحصول على وثائق التأمين الكاملة والشاملة لتغطية هذه الالتزام خلال فترة المشروع.

2- يتعين على المورد امتلاك وثيقة تامين سارية المفعول كما يضمن أن تصدر وثائق التأمين عن شركات تأمين ذات سمعة حسنة وتكون مقبولة من العميل وأن يكون مدى التغطية وغيرها من شروط التأمين مقبولة وموافق عليها من العميل.

3- يلتزم المورد - عند الطلب - العميل بنسخ من وثائق التأمين و بدليل على أن أقساط التأمين ذات الصلة قد تم سدادها.

4- يلتزم المورد بإخطار شركات التأمين بنسبة العميل ويجب أن تدون تلك النسبة على وثائق التأمين إلى جانب بند مفاده أنه إذا ظهرت أو حدثت أي مطالبة من العميل ضد المورد والتي بموجبها يستحق المورد الحصول على تعويض طبقاً لأي من وثائق التأمين فإن المأمن ذو الصلة سوف يعوض العميل وشركة علم مباشرةً ضد هذه المطالبة وأية رسوم وتكاليف ونفقات فيما يتعلق بتلك المطالبة. وإذا كانت شركة التأمين ذات الصلة لن تعوض العميل أو شركة علم، يلتزم المورد باستخدام جميع أموال التأمين التي تلقاها من شركة التأمين في تعويض العميل وشركة علم فيما يتعلق بأي مطالبة وسوف يعوض أي نقص من مصادره الخاصة.

5-يلتزم المورد بالامتثال لجميع أحكام وشروط وثائق التأمين في جميع الأوقات. إذا كان غطاء التأمين قد ينتهي بموجب وثائق التأمين أو لن يتم تجديده أو تم تغييره بأي شكل جوهري أو إذا كان المورد على علم بأي سبب من شأنه انقضاء غطاء التأمين بموجب وثائق التأمين أو عدم تجديده أو تغييره بأي شكل من الأشكال الجوهرية، يجب أن يخطر المورد العميل دون تأخير.

6-تظل التزامات المورد بموجب هذه المادة سارية طوال مدة أمر الشراء ولمدة ثلاث سنوات (3) بعد إنهائه أو إنتهائه.

المادة الرابعة: الغرامات

أ.إذا أخفق المورد في إنجاز أعمال أمر الشراء هذا (بما في ذلك –دون حصر- عدم أداء الخدمات المتفق عليها أو إيجاد حل محدد متفق عليه) غير التأخير على النحو المشار إليه في البند (2) أدناه، يلتزم المورد بدفع غرامة تقصير على نحو ما يحدده العميل ويتم تحصيله من شركة علم لصالح العميل مع الأخذ في الاعتبار أية أضرار قد تحدث كنتيجة لإخفاق المورد وذلك في جميع الأحوال لن يزيد عن 10٪ من إجمالي قيمة أمر الشراء هذا .

ب. إذا أخفق المورد في إتمام المشروع/تقديم الخدمات بنجاح ضمن المدة المتفق عليها لأسباب ترجع له، فإن المورد - دون الإخلال بحقوق أو تعويضات العميل الأخرى - يلتزم على الفور بدفع غرامة تأخير يتم تحصيلها من قبل شركة علم لصالح العميل وذلك على النحو التالي:

أ. في حال تأخر المورد لمدة خمس (5) أيام عمل، فيلتزم بدفع نسبة (4%) من قيمة أمر الشراء كغرامة تأخير.

ب. في حال تأخر المورد لمدة عشر (10) أيام عمل، فيلتزم بدفع نسبة (6%) من قيمة أمر الشراء كغرامة تأخير.

ج. في حال تأخر المورد لمدة خمسة عشر (15) يوم عمل، فيلتزم بدفع نسبة (8%) من قيمة أمر الشراء كغرامة تأخير.

د. في حال تأخر المورد لمدة عشرين (20) يوم عمل، فيلتزم بدفع نسبة (10%) من قيمة أمر الشراء كغرامة تأخير.

هـ. في حال تأخر المورد لمدة خمس وعشرين (25) يوم عمل، فإنه يحق لشركة علم بناء على توجيه العميل فسخ أمر الشراء هذا والمطالبة بتعويض أي أضرار نشأت أو قد تنشأ بسبب هذا التأخير.

ج. بعد تقديم اشعار خطي للمورد لتصحيح الأوضاع خلال (7) أيام، ومضي المدة دون التصحيح المقبول من قبل العميل. يقر المورد بحق شركة علم بناء على توجيه العميل في خصم الغرامة من التزاماتها المادية تجاه المورد أو أن تتطلب أن يلتزم المورد بدفع تلك الغرامات خلال مدة أقصاها (7) سبعة أيام وذلك بعد اشعاره من قبل العميل وعدم قبول العميل المبررات المقدمة. كما يقر المورد بحق شركة علم بناء على توجيه العميل، في حال التقصير أو التأخير، فى تخفيض ما له من مستحقات إن وجدت عن أعمال أو مشاريع أخرى منفصلة لدى العميل.

د. إن دفع أو خصم تلك الغرامات لا يعفي المورد من التزاماته ومسئولياته المحددة في أمر الشراء هذا. ومن المتفق عليه بين الأطراف بموجب أمر الشراء هذا أنه يحق لشركة علم بناء على توجيه العميل - بالإضافة إلى تطبيق الغرامة - فسخ أمر الشراء هذا دون توجيه إنذار مكتوب للمورد ولها أن تطلب التعويضات المستحقة نظاماً .

هـ.اتفق الأطراف على ألا يتحمل المورد أي مسؤولية عن تأخير أو إخلال إذا كان التأخير أو الإخلال ناتج عن عدم تنفيذ العميل لالتزاماته الواردة بموجب أمر الشراء هذا، علما أنه يجب على المورد إثبات تأخير العميل فى هذه الحالة.

و. يكون المورد قد أخل بأمر الشراء هذا إخلالاً جوهريا إذا عجز عن إكمال أي تسليمات في التاريخ المحدد لذلك، ويحق للعميل أن يوجه شركة علم في هذه الحالة أن تلغى أمر الشراء هذا طبقا للتفاصيل المبينة فى المادة الإنهاء.

ز.إذا عجز المورد عن إتمام فحص المرحلة بنجاح لمرحلة من المراحل طبقا لخطة المشروع/أو تقديم الخدمات بناء على طلب من العميل أو لسبب يعود لعدم تنفيذ العميل لالتزاماته بموجب أمر الشراء هذا ، سوف يتم تمديد المشروع/تقديم الخدمات على أساس نسبي يأخذ في اعتباره هذا التأخير ولن يكون المورد مسئولا أمام العميل عن أي غرامات علما أنه يجب على المورد إثبات إخفاق العميل أو موافقته.

المادة الخامسة: الموظفون

1- على المورد أن يؤكد ويضمن أنه يجب على جميع الموظفين الرئيسيين أن يكرسوا كل وقتهم للمشروع. على المورد أن يبقي على خدمات موظفيه الرئيسيين، ولا يحق له يأخذ أو يغير أي موظف رئيسى إلا:

أ. أن يكون ذلك الموظف الرئيسي في إجازة مرضية طويلة الأمد أو لم يعد يعتبر موظفا أو محتفظا به من قبل المورد أو أي من الجهات التابعة له؛

ب. اكتملت الالتزامات الموكلة لهذا الموظف الرئيسي؛ أو

ت. بموافقة مسبقة خطية من قبل العميل.

2- على المورد أن يضمن أن دور أي من موظفيه الرئيسيين مستوفى بشكل تام وأن أي موظف بديل سوف يكون بنفس مستوى الكفاءة أو أكثر كفاءة وخبرة من الموظف الرئيسي الذي تم استبداله، وأن يكون ذا كفاءة تامة لتنفيذ المهام الموكلة بالموظف الرئيسي الذي حل محله. دون أي تحديد أو تقييد لما جاء أعلاه في هذا البند، على المورد أن يضمن أن دور أي موظف رئيسي تم استبداله استبدالا مؤقتا مغطى تغطية تامة بشخص بديل مناسب، مؤهل بشكل جيد وذي خبرة، خلال أي فترة يصبح فيها الدور شاغرا.

3- قبل تحديد البديل لموظف رئيسى، طبقا للبند(2) أعلاه، على المورد أن:

أ. يزود العميل بسيرة ذاتية وأي معلومات أخرى حول الموظف البديل كما هو مطلوب بشكل معقول من قبل العميل، و

ب. تقديم الموظف البديل للعميل ويجب إتاحة الفرصة للعميل لمقابلة الموظف. وسوف يقوم العميل بإبلاغ المورد خلال ثلاثة أيام عمل بعد تقديم الموظف البديل للعميل، فيما إذا كان هذا الاستبدال يتعارض بشكل معقول مع تعيين الموظف البديل كعضو في مجموعة الموظفين الرئيسيين، مع الأسباب الأخرى لهذا الاعتراض، وسوف يضمن المورد بأن الموظف البديل الجديد سوف يقدم للعميل خلال عشرة أيام عمل بعد استلام الإشعار.

ت. سوف يتحمل المورد كل التكاليف المرتبطة بأخذ أو استبدال أي موظف رئيسي.

ث. مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يكون من الصعب على العميل أن يجري مقابلة مع كل الموارد البشرية للمورد، فإن العميل يحتفظ بحقه في مراجعة أي بيانات عن موظفي المورد للمشروع بما في ذلك الموظفين الرئيسيين المخصصين للمشروع، وطلب المقابلة والموافقة على أو رفض تلك البيانات.

ج. مع عدم الإخلال بالبنود (1) و (2) و (3) أعلاه، يلتزم المورد بفترة إشعار مدتها شهر واحد للعميل قبل استبدال أي عنصر/فريق رئيسي مخصص للمشروع. كما يلتزم المورد بأن يعطي إشعارا مدته أسبوعان للعميل قبل استبدال أي موارد أخرى مخصصة للمشروع. كما يضمن المورد إكمال عملية التسليم للموظف البديل قبل أن يتم الاستبدال الفعلي للموظفين.

4- يحق للعميل أن تطلب استبدال أي عنصر بشري تراه غير مرض. ويلتزم المورد بأن يبعد على الفور هذا العنصر عن العمل وعن مقار العميل، ويلتزم بإيجاد بديل دائم مرض للعميل على حساب المورد وذلك خلال خمسة عشر يوم عمل (مع وجود بديل مؤقت مرض للعميل يتم تقديمه على الفور إلى أن يقوم البديل الدائم بالبدء في القيام بالأعمال ذات العلاقة بالعميل).

5- يضمن المورد أن موظفيه ملتزمون بقواعد العميل المعقولة، وتنظيماته وممارساته المتعلقة بالأمن والصحة والسلامة عندما يكونوا في مواقع ومقار العميل شريطة أن يتم توفيرها لهم بشكل معقول مقدما. إذا طلب العميل من المورد الدخول إلى مواقع طرف ثالث، سوف يضمن العميل أن ذلك الطرف الثالث يحمى موظفى المورد كما يحمى موظفيه.

6- لن يتحمل العميل المسؤولية إذا لم يتمكن المورد من إصدار تأشيرة عمل أو تأشيرة زيارة أو تصريح عمل لعناصره البشرية لأي سبب من الأسباب. كما يقر المورد أنه إذا لم يستطع استقدام موظفيه للعمل في مشروع أو إذا كان هناك تأخير في المشروع لهذا السبب، فإن شركة علم بناء على توجيه من العميل يحق لها أن تطبق مادة الغرامات.

المادة السادسة: حقوق الملكية الفكرية

1- جميع حقوق الملكية الفكرية في كل وثائق التسليمات للمشروع/تقديم الخدمات، وكل التسليمات، ومخططات المراحل المستخدمة من قبل المورد فى أدائه لالتزاماته بموجب أمر الشراء هذا ("المواد التى سلمها المورد")، سوف تمنح كلها للعميل دون قيد أو شرط وعلى الفور بمجرد

إنشائها بحسب ما تكون عليه الحالة. وطبقا لذلك، فإن المورد يتنازل للعميل مع ضمان ملكيته الكاملة عن كل حقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك التنازل عن حقوق الملكية الفكرية المستقبلية) في ولكل المواد التي سلمها المورد وتشتمل- على سبيل المثال لا الحصر- على الحق باتخاذ إجراء عن أي أضرار سابقة أو حالية أو مستقبلية وأي تعويضات فيما يتعلق بأي إخلال. ولتجنب الشك، فإن الملكية الفكرية لحقوق الملكية الفكرية الموجودة مسبقا للمواد التي سلمها المورد لن يتم تحويلها للعميل وسوف يتم تزويد العميل بحق الاستخدام فقط (على أساس ترخيص دائم، لا رجعة فيه وغير قابل للتنازل). ويحق للمورد استخدام نماذج من المشاريع السابقة (فى حالة عدم تملك العميل لحقوق الملكية الفكرية) بشرط:

أ. أن يوافق العميل كتابة بشكل مسبق عليها على أساس كل حالة على حده.

ب. أن يتم تزويد العميل بجميع الوثائق ذات العلاقة وتقديم أي مساعدة أو توضيحات معقولة للعميل.

ت. أن يكون للعميل الحق الكامل في تعديل أو إعادة استخدام النماذج ذات العلاقة لاستخدامها الخاص شريطة أن يكون التعديل متعلقا بتسليمات المشروع/تقديم الخدمات.

ث. يحق للعميل أن يراجع النماذج لضمان امتثالها للمبادئ الإرشادية للمشروع/تقديم الخدمات وكذلك ضمان الالتزام بالجودة، ويلتزم المورد بتصحيح أي خطأ في هذا الامتثال فوراً وعلى نفقته.

2- يعلن المورد، ويضمن ويتعهد للعميل ولكل من فروعه أو شركاته التابعة لها بأن:

أ. يضمن المورد بأن موظفيه ووكلاءه ومقاوليه الفرعيين المعتمدين قد تنازلوا تنازلا غير مشروط وغير قابل للتراجع فيه عن كل الحقوق المعنوية التي قد تكون لهم في المواد التي سلمها المورد، وعن أي حقوق مشابهة أو مطابقة في أي سلطة اختصاص، إلى الحد الذي يعتبر تنازلا من النوع المسموح به بموجب النظام المعمول به،

ب. في تطوير المواد التي سلمها المورد، فإن المورد أو موظفيه أو وكلاءه أو مقاوليه الفرعيين المعتمدين لم ولن يخلوا بحقوق الملكية الفكرية لأي طرف ثالث؛

ت. العميل هو صاحب الحق، أو سيكون صاحب الحق مباشرة قبل تسليم كل أو جزء من المواد التي سلمها المورد للعميل، وسيكون هو صاحب الحق منفرد والمالك المستفيد من هذه المواد خالية من أي أعباء أو قيود على التحويل لأطراف ثالثة أو حقوق طرف ثالث آخر ذو صلة بالمواد التي سلمها المورد ولكل حقوق الملكية الفكرية في المواد التي سلمها المورد؛

ث. المواد التى سلمها المورد أعمالا أصلية من تأليف أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه الفرعيين.

3- على المورد أن ينجز، أو يضمن إنجاز، أي متطلبات معقولة من قبل العميل لمنحه كل حقوق الملكية الفكرية فى التسليمات.

4- إذا تم عمل أي مطالبة أو استقر الرأي المقبول للمورد أو للعميل على احتمالية عمل مطالبة ضد العميل بأن المواد التي سلمها المورد أو التسليمات أو الخدمات تخل أو يزعم إخلالها بحقوق الملكية الفكرية أو حقوق أخرى لطرف ثالث، فعلى المورد فورا وعلى نفقته وحسابه الخاص إما:

أ. يعدل أو يستبدل القسم المخالف من المواد التي سلمها المورد أو التسليمات أو الخدمات لتحاشي الإخلال أو الإخلال المزعوم، ولكن بطريقة تتفق مع الضمانات والتعهدات المبينة في أمر الشراء هذا فيما يتعلق بكل أو كل جزء من المواد التي سلمها المورد أو التسليمات أو الخدمات؛ أو

ب. أن يشتري للعميل الحق في استكمال الاستخدام أو التطوير أو التعديل أو الإبقاء على المواد التي سلمها المورد أو التسليمات أو الخدمات (أو أي جزء منها) طبقاً لشروط أمر الشراء هذا ؛ أو

ت. تغيير المواد التى سلمها المورد أو التسليمات أو الخدمات بأخرى غير مخالفة، ومقبولة للعميل.

5- إذا كان المورد غير قادر على القيام بالإجراء المبين في البند (4) أعلاه خلال فترة معقولة (لا تتجاوز 30 يوما) يحق لشركة علم بناء على توجيه العميل- ودون المساس بحقوقها الأخرى أو تعويضاتها - أن تفسخ أمر الشراء هذا فورا وذلك بإرسال إخطار للمورد، وعلى المورد أن يدفع فورا لشركة علم ذلك الجزء من الأتعاب (إن وجدت) التى دفعت للمورد.

6- حيثما يكون العميل مسؤول عن تزويد مواد طرف ثالث، (بما في ذلك البرمجيات أو التجهيزات) فإن العميل سوف يحصل على أي تراخيص وموافقات ضرورية للعميل وللمورد ولموظفى المورد لاستخدام هذه المواد للأغراض المبينة فى أمر الشراء هذا .

7- التعويض عن الملكية الفكرية: (i) يوافق المورد على الدفاع عن العميل وشركة عِلم على نفقة المورد ضد أي او كل ادعاء من قبل طرف ثالث بأن التسليمات من قبل المورد تخل بحقوق الملكية الفكرية للطرف الثالث، وتعويض العميل وشركة عِلم عن كل او بعض التكاليف والأضرار والمصاريف والرسوم النظامية التى تقررها المحكمة بشكل نهائى أو تلك المشمولة فى تسوية موافق عليها من قبل المورد.

8- لن ينطبق التعويض في البند (7) أعلاه على أي مطالبة طرف ثالث إلى الحد الذي تنشأ فيه بسبب تغييرات أحدثها العميل في المواد التي سلمها المورد تمت بعد تاريخ القبول النهائي ذي العلاقة، للفئة التي تنتمي لها المواد التي سلمها المورد دون موافقة المورد (لا يجوز للمورد أن يمتنع عن أو يؤخر بشكل غير منطقي موافقته على أي من هذه التغييرات).

9- سوف تبقى هذه المادة سارية المفعول تماما وذات أثر تام بغض النظر عن أي إنهاء أو إلغاء لأمر الشراء هذا .

المادة السابعة: سرية واستخدام المعلومات

1-على المورد، فيما يتعلق بمعلومات الطرف الآخر السرية والعميل أن: أ- يحافظ على سريتها وخصوصيتها ، ب- يستخدمها فقط للأغراض المتعلقة بهذه الاتفاقية، ج- الإفصاح فقط للموظفين، المديرين، الوكلاء، والشركات التابعة بحسب الحاجة للمعرفة شريطة أن يتم إخبارهم من جانب المورد عن طبيعة الخصوصية لهذه المعلومات ويضمن هذا الطرف أن يتم تعاملهم معها بشروط لا تقل صرامة عما ورد في هذه المادة؛ د- عدم الإفصاح عنها لأطراف ثالثة دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من العميل، و هـ- عمل نسخ منها فقط إلى الحد الذي تكون فيه ضرورية لأغراض أمر الشراء هذا.

2-الإفصاح المسموح به: إن التزامات الخصوصية والسرية الواردة في البند (1) أعلاه لن تمنع أي إفضاء بالمعلومات الذي: أ- هي أو قد أصبحت جزءا مما هو متاح للعامة غير تلك التي يفضى بها نتيجة للإخلال بأمر الشراء هذا، ب- تصبح متوفرة للمورد بطريقة نظامية من طرف ثالث، والذي هو- بحسب أفضل معرفة المورد - مخول نظاما للإفضاء بتلك المعلومات، ج- يمكن إثبات أن تلك المعلومات قد تم تطويرها بشكل مستقل من قبل أو من أجل المورد ، د- مطلوب الإفصاح بها بموجب أي نظام مطبق، تكون محل إفصاح إلزامي، أو بأمر من المحكمة أو هيئة أو مؤسسة حكومية أو سلطة مختصة شريطة – للحد المسموح له - أن يقوم المورد بإبلاغ العميل في أسرع وقت معقول ممكن عندما يصبح على علم بالتزامه بالإفصاح بالمعلومات، هـ- الإفصاح بمعلومات بموافقة مسبقة من العميل.

3-الإعادة/الإتلاف: على المورد ، بناء على طلب خطي، إما أن يعيد أو يتلف المعلومات السرية الخصوصية العميل والتي في حوزته فيما عدا ما يكون المورد مخولا بالاحتفاظ بنسخ للحفظ في الملفات، أو لأغراض نظامية أو لأغراض الضرائب (وسوف تستمر تلك النسخ في كونها معلومات سرية خصوصية وتخضع لالتزامات السرية والخصوصية المعمول بها فى أمر الشراء هذا).

4- تظل التزامات المورد بموجب هذه المادة سارية طوال مدة أمر الشراء ولمدة ثلاث سنوات (3) بعد انتهائه أو إنهائه.

المادة الثامنة: حدود المسؤولية التعاقدية

1- يتحمل المورد في جميع الحالات المسؤولية أمام العميل وشركة عِلم عن أي و/ او كافة الأضرار التي تلحق بالعميل نتيجة عن أو لأمر الشراء هذا الى اقصى مدى تجيزه الانظمة.

2- الإصابة الشخصية و الوفاة و الاحتيال: بغض النظر عن وجود أي نص يخالف ذلك، لا يوجد في أمر الشراء هذا ما يحد أو يستبعد مسؤولية أي من أطرافها فيما يتعلق بـ: الوفاة أو الإصابة الشخصية التي يكون سببها إهماله أو إهمال أي من موظفيه أو وكلاؤه أو مقاوليه الفرعيين؛ الاحتيال أو التصرف الاحتيالى؛ أو أي مسؤولية لا يمكن تحديدها أو استبعادها بشكل نظامى.

المادة التاسعة عشر: الإنهاء

1- يحق للعميل توجيه شركة عِلم إنهاء أمر الشراء هذا في أي وقت بشرط إخطار المورد كتابياً قبل تاريخ الفسخ بـ (30) بثلاثين يوما. وفي هذه الحالة تلتزم شركة عِلم بدفع قيمة الأعمال التي تم إنجازها وقبولها وفق لشهادة الانجاز. وفي حالة دفع دفعة مقدمة للمورد قبل تنفيذ المشروع في أي من مراحله، فيجب على المورد رد كافة المبالغ المدفوعة التى لا يقابلها شهادة إنجاز معتمدة من العميل.

2- يقر ويتعهد المورد بانه في حالة انهاء أمر الشراء أو سحب العمل، أن يعمل على الية التخارج المعتمدة لدى العميل ونقل المعرفة الى المورد الجديد وفقا لتوجيهات العميل.

3- يحق للمورد إنهاء أمر الشراء هذا إذا أستمر العميل بإيقاف كامل العمل مدة تتجاوز المدة المتفق عليها للإيقاف مع العميل لأسباب لا علاقة للمورد بها وبعد إخطار المورد العميل لتمكينه من استئناف العمل ومضي مدة 30 يوم من تاريخ الإبلاغ بالإخطار دون تمكينه من الاستئناف أو اتخاذ إجراءات مقبولة لتمكينه من العمل.

4- مع عدم الإخلال بمادة الغرامات أو مادة المسؤولية يحق للعميل توجيه شركة عِلم بإنهاء أمر الشراء هذا أو إيقاف تنفيذها أو سحب المشروع من المورد وإعادة طرح مناقصة للتنفيذ الأعمال والخدمات المطلوبة على حساب المورد فورا عن طريق إرسال إخطار إلى المورد ودون الحاجة لاتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك في الحالات التالية:

أ. إذا كان المورد في حالة إخلال جوهري لأمر الشراء هذا ، إما أن يكون ذلك الإخلال غير قابل للإصلاح أو أن المورد لم يستطع إصلاح ذلك الإخلال خلال فترة سبعة (7) أيام عمل بعد استلامه إخطار من العميل تطلب فيه إصلاح ذلك الإخلال.

ب. إذا كان المورد غير قادر على دفع ديونه عند حلولها أو أصبح معسرا أو أن هناك أمرا أو طلباً قد صدر بحقه أو صدر قرار أو قدم مستنداً إلى المحكمة لإدارة، أو تصفية، أو حل للمورد (فيما عدا لأغراض دمج المعسرين أو إعادة تنظيم/هيكلة) أو تم تعيين إداري أو حارس قضائي، أو مدير، أو المصفي، أو مدير تصفية، أو وصي، أو مشرف أو أي مسئول بصفة مماثلة معين للمورد أو على كل أو جزء من الأصول التي تخص المورد، أو أرسل تبليغ يبين النية لعمل مثل هذا التعيين أو السعي للحصول على أو الإعلان عن أمر لتوقيف النشاط فيما يتعلق بالمورد أو أن المورد قد دخل في أو يقترح أي اتفاق أو ترتيب مع دائنيه بشكل عام، أو اتخذ أي خطوات فيما يتعلق بجدولة أو إعادة هيكلة أي من مديونيته أو أي شيء مشابه لما سبق فى أي اختصاص قضائي ينطبق عليه.

ت. إذا تم ثبوت قيام المورد بشكل مباشر أو غير مباشر بإعطاء أية هدية أو منفعة أو مكافأة أو وعد لأي موظف من موظفي العميل أو شركة علم أو لأي شخص أخر له علاقة بأمر الشراء هذا.

ث. طبقا لمادة الغرامات.

ج. طبقا للبند القوة القاهرة

ح. وجود تغيير جوهري فى ملكية المورد.

خ. إذا ترك المورد العمل أو انسحب منه أو أوقفه بدون عذر مقبول من العميل.

5- أي إنهاء لأمر الشراء هذا لن يؤثر على أي حقوق مستحقة أو مسؤوليات أي من الطرفين والعميل، ولا- في حالة العميل - أي حقوق مستحقة للعميل، كما لن يؤثر على المواد التالية التي أصبحت نافذة المفعول أو على استمرار بقائها نافذة المفعول وهي المواد رقم: (3) ، (5) ، (6) ، (7) ، (8) ، (9) ، (10) , (11).

المادة العاشرة: حماية البيانات

1- يقر المورد بأن بيانات العميل هى ملك للعميل. وكل حقوق الملكية الفكرية فى أو لبيانات العميل سوف تمنح لها دون قيد أو شرط وفور إنشائها

2- يحق للمورد أن يصل إلى ويستخدم بيانات العميل فقط للحد الذي تكون فيه ضرورية لأداء التزاماته بموجب أمر الشراء هذا . ويضمن المورد أن موظفيه فقط الذين هم ضمن فريقه التشغيلى يحق لهم الوصول إلى بيانات العميل ، ويجب تزويد هذا الوصول بناء على أساس دقيق وصارم

فقط في "الحاجة للمعرفة" وإلى الحد الذي تدخل فيه بيانات العميل في حوزة المورد لأي سبب، سوف يحافظ المورد على بيانات العميل منفصلة ومعزولة بشكل منطقي عن كل البيانات الأخرى (بما فى ذلك بيانات المورد الخاصة به، وبيانات أخرى من العميل للمورد).

3- سوف يلتزم المورد بما يلي:

أ. جميع سياسات الأمن السيبراني الخاصة العميل والمتطلبات المرتبطة بالأمن السيبراني و التعليمات والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية المتعلقة بنطاق الاتفاقية بحسب علاقتها بمعالجة بيانات العميل (بما في ذلك القوانين والتنظيمات المطبقة التي تتعلق بالبيانات الشخصية).

ب. أي إجراءات معقولة أو عمليات مبلغة المورد من قبل العميل فيما يتعلق ببيانات العميل من آن إلى آخر.

4- لا يحق المورد مشاركة بيانات العميل مع أي طرف ثالث دون الحصول على موافقة مسبقة العميل (بحسب الحال) ، باستثناء إذا كان ذلك مطلوبا من قبل أي قوانين أو تنظيمات مطبقة في المملكة العربية السعودية

5- يلتزم المورد بكل الإجراءات الفنية والتنظيمية المعقولة للحفاظ على أمن العميل، ومنع أي وصول غير مرخص أو غير نظامي أو معالجة لبيانات العميل وأي فقدان عرضي أو تلف أو ضرر لبيانات العميل. على المورد أن يبلغ العميل فوراً حين يصبح على دراية بأي إخلال أو احتمالية لأي حدث يهدد حماية البيانات بموجب أمر الشراء هذا وذلك عبر وسائل التواصل المحددة من وزارة الحج والعمرة مع بيان لأسباب وطبيعة الحدث وخطة المعالجة ومع منح الوزارة الحق فى تنفيذ أي إجراءات من قبلها.

6- يلتزم المورد دون تحميل المورد تكاليف التدقيق بإعطاء العميل الحق في التدقيق لضمان التزام المورد بالأنظمة ذات العلاقة بحماية البيانات والأمن السيبراني.

7- في حال كان المورد مقدم لخدمة الحوسبة السحابية أو قام باستخدامها لاستضافة وتخزين بيانات العميل لأغراض تنفيذ الخدمات بموجب أمر الشراء هذا ، فيلتزم المورد بـ:

أ. إتاحة إمكانية تصنيف البيانات من قبل العميل وإعادتها بصيغة قابلة للاستخدام بعد انتهاء الخدمات بما يتوافق مع الضابط رقم (4-2-3-1) من الضوابط الأساسية للأمن السيبراني.

ب. فصل بيئة البيانات الخاصة بالعميل عن البيئات التابعة لجهات أخرى وفق الضابط رقم (4-2-3-2) من الضوابط الأساسية للأمن السيبراني.

ج. يلتزم المورد باستضافة وتخزين بيانات العميل في مركز بيانات داخل المملكة العربية السعودية معتمد من الجهات ذات العلاقة.

8- يلتزم المورد عند تقديم خدمات تشغيل ومراقبة الأمن السيبراني عن بعد بأن تكون من مراكز داخل المملكة العربية السعودية بالكامل، وفي جميع الأحوال بتخزين واستضافة بيانات العميل داخل المملكة العربية السعودية.

9- إذا تعرضت أي من بيانات العميل لتلف أو فقدان أو تشويه نتيجة لـ:

أ. عجز المورد عن تقديم خدمات انتقال البيانات طبقا لنطاق العمل

ب. عدم التزام المورد بالبند (5) أعلاه، أو

ت. أي إخلال آخر من قبل المورد لأمر الشراء هذا ،

سوف يقوم المورد، ودون الإخلال بأي حقوق أو تعويضات أخرى للعميل، وعلى نفقة وحساب المورد الخاص بإجراء أي إصلاحات ضرورية لإصلاح أو استبدال بيانات العميل التالفة، أو المفقودة أو المشوهة.

10- إذا تعرضت بيانات العميل لتلف، أو فقدان أو تشويه لأسباب ترجع للعميل، على المورد أن -عند استلام طلب خطي من العميل وبقدر ما هو قادر بشكل معقول- يقوم بإجراءات وخطوات تصحيحيه علاجية والتي تعتبر ضرورية بشكل معقول لاستعادة بيانات العميل، بحسب ما يطلب العميل بشكل معقول، دون تحميل المورد التكاليف.

المادة الحادية عشرة: شروط عامة

1- تفسيرات: في أمر الشراء هذا : أ- وضعت عناوين للفقرات من أجل ملاءمة وتسهيل المرجعية فقط ولن تؤثر على تفسير أو بناء أمر الشراء؛ ب- أي مرجعية إلى التشريعات تشتمل الإشارة إلى أي من التشريعات المعدلة أو التكميلية؛ ج-كلمات وعبارات "بما في ذلك" (وأي كلمات مشابهة) سوف تعتبر متبوعة فورا بكلمات "دون حصر"؛ د- الإشارة إلى البنود، الفقرات، الجداول أو الملاحق تعني الإشارة إلى البنود، الفقرات، الجداول أو الملاحق لأمر الشراء هذا، ما لم ينص على خلاف ذلك؛ هـ الإشارة إلى المفرد تعنى الجمع والعكس صحيح.

2- الاتفاقية كاملة: تشتمل أمر الشراء هذا على الاتفاق الكامل بين الأطراف فيما يتعلق بموضوع أمر الشراء هذا وتلغي كل الاتصالات الأخرى المكتوبة والشفوية، والترتيبات والتفاهمات بين الأطراف فيما يتعلق بموضوع أمر الشراء هذا. الأحكام والشروط والبنود والضمانات الصريحة في أمر الشراء هذا هي بدل عن أي أحكام أو شروط، أو ضمانات، أو عروض، أو بيانات وإقرارات، وتفاهمات والتزامات سواء كانت صريحة أو ضمنية من قبل النظام، النظام العام، العرف أو بأي طريقة أخرى، كلها مستبعدة بموجب أمر الشراء هذا إلى أقصى درجة يسمح بها النظام. يؤكد الأطراف بموجب أمر الشراء هذا أنهم لم يعتمدوا ولم يبنوا على أي عبارة، توضيحات، تأكيد، ضمان، اتصالات أو أمور أخرى (توضيحات) لم يتم التعبير عنها صراحة في أمر الشراء هذا وأن الحقوق والتعويضات الوحيدة المتوفرة لهم والتي تنشأ عن هذه التوضيحات سوف تكون بسبب إخلال لأمر الشراء. وبغض النظر عن أي نصوص بخلاف ذلك، فليس هناك شيء فى هذا البند تلغى مسؤولية أي من الأطراف بسبب التصرف الاحتيالى أو الاحتيال.

6- القوة القاهرة:

يمكن ان تعرف القوة القاهرة بانها الحدث الذي لا يمكن دفعه مطلقا أو توقعه. يتعين على الطرف الذي يدعي وجود قوة قاهرة إخطار الطرف الاخر خلال خمسة عشر (15) يوما من وقوع الحدث مع تقديم الاثباتات المؤيدة لذلك.

إذا أدى وقوع القوة القاهرة الى تأخير تنفيذ المشروع لفترة تزيد عن ستة (6) أشهر، يتم تمديد فترة التنفيذ بمقدار التأخير الذي تسبب فيه وذلك بعد اخذ الإجراءات اللازمة مع العميل وفق الأنظمة المرعية لديها. اما إذا طال أمد القوة القاهرة لأكثر من ستة أشهر، يتفق الأطراف على الإجراءات المناسبة الواجب اتخاذها ووفق المعتمد من العميل.

يحتفظ العميل بحقه في تأجيل تاريخ تنفيذ أو سداد مقابل الخدمات أو في إلغاء أمر الشراء هذا إذا لم يتمكن من أو تأخر في القيام بأعمالها بسبب أعمال أو أحداث أو امتناعات أو حوادث تخرج عن سيطرته المعقولة وتتضمن إضرابات أو اعتصام أو منازعات صناعية أخرى (سواء بمشاركة القوى العاملة بالعميل أو أي طرف آخر) أو فشل خدمة أو منفعة عامة أو شبكة نقل، أو عمل إلهي، أو حرب أو أحداث شغب أو إضرابات مدنية أو إضرار متعمد أو عدم امتثال لأي نظام أو قاعدة أو أمر حكومي أو تنظيم أو توجيه أو حوادث أو توقف عمل مصانع أو آلات أو الحريق أو الفيضان أو عواصف أو تقصير من المورد أو مقاوليه الفرعيين.

7- المراسلات والاشعارات:

1. يتم تقديم كافة الإخطارات والإشعارات والمراسلات الأخرى بموجب أمر الشراء هذا أو فيما يتعلق بها كتابياً وباللغة العربية، ويتم التوقيع عليها من قبل الطرف مقدم الإخطار أو من ينوب عنه، ويجوز تسليم الإخطار شخصياً أو بإرساله عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد المسجل أو بواسطة الناقل على العنوان المعتمد من قبل الأطراف.
2. يلتزم كل طرف وفقاً لأحكام هذه المادة، بالإخطار بأي تغيير في البيانات المتعلقة به المذكورة في هذه المادة، على أن يدخل ذلك الإخطار حيز النفاذ في وقت لاحق يحدد في الإخطار نفسه، أو (في حال لم يحدد الإخطار مدة لنفاذه) بعد خمسة (5) أيام عمل من اعتباره مستلماً وفق أحكام البند الوارد أدناه.
3. يعتبر الإخطار مستلماً وفقاً للآتي:

- فى حال كان التسليم شخصياً، يعتبر مستلماً من وقت تسليمه باليد.

- في حال كان التسليم عن طريق البريد الإلكتروني، يعتبر مستلماً من وقت الإرسال.
- فـي حـال كـان التسـليم عـن طريـق البريـد المسـجل أو عـن طريـق الإرسـال بواسـطة ناقـل، يعتبـر مسـتلماً بعـد مـرور يـومي عمـل مـن وقـت وتاريخ الإرسال.
- فـي حـال اسـتلام أي إخطـار بعـد السـاعة 5:00 مسـاءً أو فـي يـوم خـارج أيـام العمـل، فيعتبـر وقـت اسـتلام الإخطـار السـاعة 9:00 صـباحاً من يوم العمل التالى.

8- <u>الامتثال للنظام</u>: سوف يكون المورد مسئولا عن التزامه بالامتثال لأي قوانين تنطبق على أعماله.

9- <u>حقوق المعلومات</u>: خلال مدة أمر الشراء هذا و لمدة سبع سنوات من تاريخ إنهائه أو انتهائه، يلتزم المورد بالاحتفاظ بسجلات كاملة و دقيقة طبقاً لجميع المبادئ المحاسبية المقبولة و ممارسات الصناعة الجيدة بما في ذلك تلك المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بصورة يوافق عليها العميل وتتضمن جميع الرسوم والأسعار و التكاليف و النفقات الصادر عنها فواتير والمرتبطة بالخدمات، ويلتزم المورد -عند الطلب - أن يقدم العميل نسخ من هذه السجلات و الحسابات و أي معلومات أخري يطلبها العميل بشكل معقول..

10- بناء على طلب العميل ودون تحميل المورد تكاليف التدقيق، يلتزم المورد بالسماح لموظفي العميل ووكلائهما ومراجعيهما ومستشاريهما بالدخول لمقار ومراجعة سجلات وحسابات المورد وشركاته التابعة ومقاوليه الفرعيين ويدخل في ذلك منشآت معالجة البيانات الخاصة به وبهم واطلاعهم على المستندات والتفسيرات الداعمة من قبل الموظفين بالحد المعقول للتحقق من الامتثال لأمر الشراء هذا ومناسبة الموقف المالي للمورد. ويجب أن يتم هذا الوصول خلال ساعات العمل العادية ويخضع لإخطار سابق من المورد ما لم يكن ذلك الوصول مطلوباً عن طريق مؤسسة تنظيمية أو حكومية واجبة الإتباع أو كنتيجة للاشتباه في احتيال خارج هذه الأطر.